

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد
فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا
يحب الفساد

صدق الله العلي العظيم



قال الله تعالى:

وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ
إِلَى التَّمٰثِلَةِ

البقرة، 195

رئاسة الوزراء



دائرة التدريب والتطوير

مكافحة المخدرات

أعداد:

المهندس . جاسم ياسين الكناني
حيدر غانري اللامي
قسم التدريب الأمني والإستخباري

مصائب تحيط بالمتعاطي من بدء تعاطيها

م

خراب للبيوت والأموال

خ

دمار للصحة والعقل

د

رعب من اكتشاف الأمر

ر

إشكالات في الحصول على الأموال الأزمة لشراء المخدرات

ا

تهلكة مؤكدة للمدمن

ت

المخدرات



سم قاتل يقود الى الموت

أو



تقود الى السجن

تعريف المخدرات:

هو كل مادة طبيعية او صناعية او نصف صناعية ينتج عن تعاطيها تغيير في المزاج والحواس .

التعريف العام

هو مجموعة من المواد التي تسبب الإدمان وتسمم الجهاز العصبي ويحضر تداولها أو زراعتها أو صناعتها إلا لأغراض يحددها القانون أو من يرخص له بذلك سواء كانت هذه المخدرات طبيعية أو صناعية أو نصف صناعية .

التعريف القانوني

أنواع المخدرات:

تعددت المعايير المتخذة أساساً لتصنيف المواد المخدرة:

تبعاً لأصل المادة وتأثيرها
على النشاط العقلي
للشخص المتعاطي

تبعاً لأصل المادة

تبعاً لتأثيرها على النشاط
العقلي للمتعاطي



البحر من السيجان في الاراضي



عقار L.S.D اخطر عقاقير الهلوسة



الكبتاجون



أسباب وعوامل انتشار تعاطي المخدرات :

تختلف الأسباب من دولة الى أخرى بل من مجتمع محلي الى آخر في نفس الدولة
وكما يلي :

1. البطالة

عدم وجود فرص عمل مناسبة الأمر الذي يدفع العاطل للاتجاه الى المخدرات لغرض الهروب من الواقع والشعور بالإحباط . عدم وجود فرص عمل مناسبة الأمر الذي يدفع العاطل للاتجاه الى المخدرات لغرض الهروب من الواقع والشعور بالإحباط .

2 . ضعف الوازع الديني .

3 . ضعف تنفيذ القوانين وتطبيقها .

4 . ضعف الوسائل الإعلامية في متابعة ظاهرة المخدرات .

5. تدهور الوضع الامنى وتفاقم الارهاب .

6. ضعف الرقابة الصحية .

7. تفنن المهربين تكنوعوامل ولوجية .

8. خلل فى المنظومة القيمية والاجتماعية .

9. قرب منا شىء المخدرات من العراق .

تأثير انتشار المخدرات والحبوب المخدرات على الأمن الوطني

للمخدرات تأثيرات عديدة من أبرزها :

1- الآثار الاجتماعية لتعاطي المواد المخدرة على الأمن الوطني .

2- الآثار الاقتصادية لتعاطي المواد المخدرة على الأمن .

الآثار الاجتماعية لتعاطي المواد المخدرة .

إن تعاطي المخدرات وإدمانها يمثل مشكلة اجتماعية خطيرة باتت تهدد أمن المجتمع وسلامته ، بل أصبحت خطرا داهما يجتاح الإنسانية عموما ، وتنعكس آثارها على المجتمع من مختلف النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والصحة .

لذا هنا يمكن تحديد الآثار الاجتماعية للمخدرات على المجتمع على زيادة انتشار الجريمة ، لذا يعد إدمان المخدرات من الموضوعات التي ترتبط بالسلوك الإجرامي، وذلك من ناحيتين ، الناحية الأولى ، أنه جريمة في حد ذاته يعاقب عليها القانون ، ومن ناحية أخرى أوضح عدد لا بأس به من البحوث والإحصاءات إن هناك علاقة بين تعاطي المخدرات والأفعال التي يجرمها القانون كجرائم القتل والاعتداء على السرقة والتشرد والزنا واللواط وكافة الممارسات الجنسية من الاعتداء على المحارم ، وبذلك يمكن القول إن الجرائم الناجمة عن المخدرات هي جرائم مركبة تنشئ مضاعفات إجرامية خطيرة على المجتمع وبالتالي فإنها تهدد الأمن الاجتماعي والذي بدوره يهدد الأمن الوطني للدولة ، لأنه انعدام دخل المتعاطي نتيجة لبطالته وعجزه عن سد احتياجاته فان النتيجة الحتمية لذلك إن يتعرض المتعاطي لارتكابه الجريمة في بعض أشكالها وصورها كالنصب أو الاحتيال أو خيانة الأمانة .

الآثار الاقتصادية لتعاطي المخدرات على الدولة .

المخدرات لها تأثير بالغ الخطورة من الناحية الاقتصادية للبلاد ، فإذا كانت المخدرات تزرع في المجتمع الذي تستهلك فيه ، لذلك إن أهم مظاهر الخسائر الاقتصادية للمخدرات هي تلك المبالغ التي تنفق عليها ، إي ما ينفق على تجارتها وتهريبها أو جلبها الى المجتمع من مصادر خارجية ، حيث إن ذلك يستهلك مبالغ كبيرة تخرج من المجتمع مما يشكل خسائر للاقتصاد القومي ، لأنه الدولة تنفق أموالا لا حصر لها في مكافحة المخدرات كان من الممكن إن تستخدم في بناء المصانع ، أو إقامة مستشفيات ، أو تشيد المشروعات التي تفيد سكان المجتمع ، وكذلك من الآثار الاقتصادية لتعاطي المخدرات على الدولة هي السب الرئيسي وراء ارتفاع سعر الدولار ، ولها دخل كبير في انتشار البطالة وقلة الإنتاج كما إن انتشار تجارة المخدرات يترتب عليها تهريب العملة الصعبة خارج البلاد ، فتقل كميتها ويزاد الطلب عليها ، ونتيجة الى مزيد من الارتفاع والذي ينعكس بدوره على القوة الشرائية للعملة الوطنية ، لذلك فالمخدرات لها تأثير بالغ الخطورة من الناحية الاقتصادية للبلاد ، وبذلك تمثل عبئا كبيرا على الدخل القومي للدولة

المقترحات :

لغرض وقاية ومساعدة المجتمع من الانجراف الخطير في طريق سيول المخدرات وتوجيه الطاقات والتصدي لظاهرة الإدمان والتعاطي وخاصة في أوساط الشباب الذين هم عماد المستقبل والدعم الرئيسي للبناء والتطوير , وبما إن المجتمع بأسره مسؤول مسؤولية مباشرة إمام الله سبحانه وتعالى ولإغراض الدقة وتحديد المسؤوليات والواجبات سيتم مناقشة هذه المقترحات وفق المحاور أدناه :

1- المحور الأمني :

- أ- ضرورة وضع الجهاز الأمني المشرف على مكافحة المخدرات في الدوائر الأمنية بمعزل عن سيطرة وتحكم السلطات المحلية للمحافظات .
- ب- توفير الاجهزة الحديثة والآليات والمعدات اللازمة والمتطورة لرجال مكافحة المخدرات وإنشاء قوة عسكرية بالتنسيق بين وزارتي الدفاع والداخلية والأمن الوطني .
- ج- تشكيل شبكة من المصادر المختصة في جمع المعلومات ويجب اختيارهم بشكل دقيق من أبناء مناطق العراق الحدودية مع توفير ميزانية مالية خاصة ومكافئات كبيرة تتناسب مع كمية المخدرات وأهمية الأهداف الملقى القبض عليها.

2- لمحور الصحى :

- أ- ضرورة فتح مراكز صحية مختصة مع كوادر طبية للعلاج النفسى والطبى للمدمنين .
- ب- إيجاد ضوابط أكثر صرامة واليات مشددة حول توزيع الأدوية والسيطرة على مداخل الأدوية .
- ت- ضرورة إجراء عملية المسح البيئى المستمر للوقوف على هذه الظاهرة وتشكيل لجان فرعية متخصصة لهذا الغرض .
- ث- يجب تفعيل دور الإعلام الصحى وإيجاد فروع فى وزارة الصحة والمراكز الأخرى والقيام بدورات ومحاضرات وتغطية إعلامية وزيارات ميدانية .

3- المحور الاقتصادى :

- أ- ضرورة إيجاد المعالجات الفورية لظاهرة البطالة وإيجاد فرص عمل للعاطلين من خلال تشجيع المشاريع الصغيرة وتقديم العروض الميسرة وتنمية القطاع الخاص والمختلط .
- ب- تخفيف ظاهرة الفقر من خلال دعم شبكة الحماية للمجتمع وإعطاء أولوية خاصة للأيتام والأرامل والمشردين.

4- المحور القانونى والقضائى :

- أ- ضرورة حسم قضايا المتهمون بهذه الجرائم وإعطاء القضاء دوره الفاعل والمستقل فى هذا الجانب .
- ب- تفعيل النصوص القانونية ذات العلاقة بهذه الظاهرة بما يضمن فاعلية العقوبة للحد منها

5- المحور الإقليمي والدولي :

- أ- أن يكون هناك تعاون بين العراق ودول الجوار الإقليمي بهدف التنسيق الأمني ولمعلوماتي والقضائي للحد من ظاهرة المتاجرة بالمخدرات وتعاطيها .
- ب- تفعيل الاتفاقيات العربية والدولية ذات الصلة لمكافحة المخدرات .
- ج- التنسيق مع المنظمات الدولية في مجال التصدي للجرائم المنظمة ومنها جرائم المخدرات منظمة الانترنت ومكاتب الأمم المتحدة لاتخاذ الإجراءات القانونية بحق مرتكبي جرائم المخدرات ومتابعة تنفيذها وكذلك التعاون اللوجستي المعلوماتي .
- د- أن يكون هناك تعاون مع دول الجوار الإقليمي بهدف التنسيق الأمني ولمعلوماتي والقضائي للحد من ظاهرة المتاجرة بالمخدرات وتعاطيها .